

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦٥ لسنة ٢٠١٧

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى

بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية جيبوتى

الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠١٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

**قرر :**

( مادة وحيدة )

ووفق على اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية

وجمهورية جيبوتى ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠١٦ ، وذلك مع التحفظ

بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ رجب سنة ١٤٣٨ هـ

( الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠١٧ م ) .

**عبد الفتاح السيسى**

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١١ شوال سنة ١٤٣٨ هـ

( الموافق ٥ يوليو سنة ٢٠١٧ م ) .

## اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة جمهورية جيبوتى

إن حكومة جمهورية مصر العربية وتمثلها وزارة التعاون الدولى وحكومة جمهورية جيبوتى وتمثلها وزارة الاقتصاد والمالية والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين"، انطلاقاً من الروابط التاريخية وعلاقات الإخاء التى تربط البلدين الشقيقين، ورغبةً منهما فى دعم أواصر التعاون والصداقة بين حكومتيهما وشعبيهما، وعملاً منهما على تنمية علاقات التعاون المثمر على أساس مبدأ الاحترام المتبادل والمساواة فى الحقوق؛ فقد اتفقتا على ما يلى :

### ( المادة الأولى )

يعمل الطرفان على تطوير وتنمية علاقات التعاون بينهما فى المجالات الاقتصادية والفنية بكافة الوسائل والإمكانيات بما فى ذلك توسيع مجالات العمل والاستثمار فى مختلف الأنشطة التجارية والاقتصادية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين فى البلدين بما ينسجم ومتطلبات التنمية فى كل منهما .

### ( المادة الثانية )

يشمل التعاون الاقتصادى بين البلدين بصفة عامة ما يلى :

- ١ - تنفيذ الدراسات الاقتصادية ومشروعات الاستثمار .
- ٢ - إنشاء مشروعات اقتصادية مشتركة أو مع طرف ثالث .
- ٣ - تنفيذ أنشطة مشتركة فى دولة ثالثة لتنفيذ مشروعات التنمية المنشودة .
- ٤ - تنفيذ أية أوجه أخرى للتعاون مناسبة لكلا الطرفين المتعاقدين .

### ( المادة الثالثة )

يشمل التعاون الفنى بين البلدين كافة المجالات العلمية والتكنولوجية سواء فى مجال تطبيق وتحسين الموجود أو استخدام تكنولوجيا متقدمة فى مختلف القطاعات وبصورة خاصة الزراعة، الرى، الصناعة، الكهرباء والطاقة، النفط والتعدين، النقل، الإسكان، التجارة والمال، السياحة، الصحة، التعاون العلمى والتعليمى والإعلامى، الشباب والرياضة، والشئون الدينية، وذلك للاستفادة من الخبرات المتوفرة فى كل منهما .

### ( المادة الرابعة )

يتم التنسيق بين الطرفين فى مجالات التعاون الفنى عن طريق تبادل الخبرات والخبراء والمعلومات والبيانات وإقامة الندوات واللقاءات العلمية المشتركة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات الدولتين .

### ( المادة الخامسة )

تشجع حكومتا البلدين القطاع الخاص فى إنشاء شركات استثمارية مشتركة تمارس نشاطها فى المجالات ذات الاهتمام المشترك والتى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين .

### ( المادة السادسة )

يعمل الطرفان على إتاحة فرص التدريب فى المجالات المتخصصة طبقاً للإمكانيات المتاحة لدى بلديهما ووفقاً للقوانين واللوائح والأنظمة المعمول بها فى كل منهما .

### ( المادة السابعة )

يتشاور الطرفان بغرض تنسيق سياساتهما ومواقفهما المالية والاقتصادية لدى المنظمات والمؤسسات العربية والدولية .

### ( المادة الثامنة )

يعمل كل طرف على تسهيل الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادى أو المهنى لرعاية الطرف الآخر طبقاً للقوانين السارية فى كل من البلدين .

**( المادة التاسعة )**

يخضع رعايا كل طرف والمقيمون فى البلد الآخر والذين يمارسون النشاطات الاقتصادية أو المهنية للقوانين والأنظمة المطبقة فى البلد المضيف .

**( المادة العاشرة )**

يتم تشكيل لجنة تعاون اقتصادى وفنى مشتركة برئاسة وزارة التعاون الدولى عن جمهورية مصر العربية ، ووزارة الاقتصاد والمالية عن جمهورية جيبوتى ، تكون مهمتها الإشراف العام على النشاطات المشتركة، وتقديم رؤية استراتيجية شاملة للتعاون ، وللجنة أن تستعين فى أداء مهمتها بمن تراه من الخبراء والمتخصصين فى سبيل تحقيق أهداف هذا الاتفاق وتضع نظام عملهم .

تعقد اللجنة جلساتها حسب الضرورة وذلك بالتناوب فى جمهورية مصر العربية وجمهورية جيبوتى، ويتولى قطاع التعاون العربى والإفريقى بوزارة التعاون الدولى - عن الجانب المصرى - الإعداد والتحضير لاجتماعات دوراتها المتعاقبة وتتولى دائرة الاقتصاد بوزارة الاقتصاد والمالية هذه المسئولية - عن الجانب الجيبوتى - ويشارك فيها ممثلون عن كافة الجهات المعنية بعلاقات التعاون فى البلدين .

**( المادة الحادية عشرة )**

لا يجوز لأحد الطرفين المتعاقدين الإفصاح للغير عن أية معلومات أو مستندات أو نتائج تتعلق بتنفيذ هذا الاتفاق دون الحصول على موافقة كتابية من الطرف الثانى .

**( المادة الثانية عشرة )**

يتم الفصل فى أى نزاع ناشئ عن تنفيذ هذا الاتفاق ودياً عن طريق القنوات الدبلوماسية .

**( المادة الثالثة عشرة )**

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ تلقى آخر إخطار كتابى يفيد بإتمام الإجراءات الداخلية لدى الطرفين المتعاقدين .

**( المادة الرابعة عشرة )**

تجرى التعديلات اللازمة على هذا الاتفاق بالاتفاق المتبادل بين الطرفين وذلك بناءً على طلب كتابى يقدمه أى طرف منهما وتصبح التعديلات سارية المفعول بعد موافقة كلا الطرفين وفقاً للإجراءات القانونية المتبعة لديهما .

**( المادة الخامسة عشرة )**

مدة سريان هذا الاتفاق خمس سنوات ويجدد تلقائياً لمدة مماثلة أخرى ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الآخر كتابةً برغبته فى إنهائه قبل انتهاء سريانه بستة أشهر . وفى حال إنهاء العمل بهذا الاتفاق تستكمل البرامج والمشروعات التى فى طور التنفيذ دون توقف حتى الانتهاء منها كما لو أن الاتفاق لا يزال سارياً .

حرر هذا الاتفاق ووقع فى مدينة القاهرة بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠١٦ من أصلين باللغة العربية ، لكل منهما ذات الحجية القانونية .

عن

حكومة جمهورية جيبوتى

موسى إلياس دواله

وزير الاقتصاد والمالية

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

د/ سحر نصر

وزيرة التعاون الدولى

### مذكرة شارحة لبنود الاتفاق

يهدف الاتفاق إلى تعزيز وتعميق الروابط والصلات التجارية والاقتصادية بين البلدين بكافة الوسائل والإمكانات بما في ذلك توسيع مجالات العمل والاستثمار في مختلف الأنشطة التجارية والاقتصادية ويشمل التعاون الاقتصادي بين البلدين ما يلي : (تنفيذ الدراسات الاقتصادية ومشروعات الاستثمار - إنشاء مشروعات اقتصادية مشتركة أو مع طرف ثالث - تنفيذ أنشطة مشتركة في دولة ثالثة لتنفيذ مشروعات التنمية المنشودة - تنفيذ أية أوجه أخرى للتعاون مناسبة لكلا الطرفين المتعاقدين) .

ويشمل التعاون الفني بين البلدين كافة المجالات العلمية والتكنولوجية سواء في مجال تطبيق وتحسين الموجود أو استخدام تكنولوجيا متقدمة في مختلف القطاعات وبصورة خاصة الزراعة، الري، الصناعة، الكهرباء والطاقة، النفط والتعدين، النقل، الإسكان، التجارة والمال، السياحة، الصحة، التعاون العلمي والتعليمي والإعلامي، الشباب والرياضة، والشئون الدينية، وذلك للاستفادة من الخبرات المتوفرة في كل منهما .

## قرار وزير الخارجية

رقم ٤٤ لسنة ٢٠١٧

### وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم (١٦٥) الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٢ بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية جيبوتى ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٦ ؛  
وعلى موافقة مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٧/٧/٥ ؛  
وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٧/٧/٨ ؛

**قرر:**

( مادة وحيدة )

ينشر فى الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية جيبوتى ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٦  
ويُعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠١٧/٨/٢٨  
صدر بتاريخ ٢٠١٧/٩/١١

وزير الخارجية

سامح شكرى